

وزارة العدل

للنشر العاجل  
5 ديسمبر، 2006

### أونتاريو تقرر قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان قانون تاريخي جديد لتعزيز نظام حقوق الإنسان

تورنتو – صرح اليوم المدعي العام مايكل براينت أن الهيئة التشريعية في أونتاريو أقرت مشروع القانون 107، قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006.

وقال براينت "هذه أخبار عظيمة لمواطني أونتاريو. هذا القانون الجديد سوف يعمل على منع التمييز بشكل أفضل، وحسم الشكاوى بسرعة وفعالية أكبر. وسوف يقوم بتحديث وتعزيز نظام حقوق الإنسان في أونتاريو، وسوف يتيح لنا أن نواكب معايير الأمم المتحدة الخاصة بتنفيذ حقوق الإنسان."

إن قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006 سوف يكون من شأنه إجراء تغييرات كبيرة على نظام حقوق الإنسان في أونتاريو والذي تم وضعه منذ 44 عاماً مضت.

وسوف يتم تنفيذ طريقة جديدة لتقديم الشكاوى، حيث يتم التقدم بالشكاوى الفردية مباشرة إلى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو.

وبموجب قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006، سيكون تكليف لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو أفضل من حيث تحقيق التوازن بين أدوارها المتمثلة في التحقيق في قضايا حقوق الإنسان، ومعالجة التمييز في أونتاريو من خلال تدابير استباقية من قبيل التوعية الجماهيرية، والترويج، والتأييد العام، والبحث والمراقبة.

سوف تتمتع اللجنة بسلطة التحقيق في أي مسألة إذا رأت أن ذلك يحقق المصلحة العامة، وسوف يحق لها التدخل في أي طلب مقدم للمحكمة. يسمح التشريع أيضاً للجنة بتقديم طلبات خاصة بها إلى المحكمة.

يؤسس القانون أيضاً مركزاً للدعم القانوني، يتم تمويله من المال العام ويكون مسؤولاً أيضاً مسؤولية عامة، لكي يضطلع بإدارة نظام فعال وموفر على مستوى الإقليم كله بغرض تقديم الخدمات القانونية وغيرها من الخدمات المرتبطة بكافة جوانب تقديم الطلبات إلى المحكمة. ويعني ذلك خدمة ودعم مقدمي الطلبات من البداية وحتى نهاية العملية، بما في ذلك تنفيذ أوامر المحكمة.

يقول جون فريزر، المدير التنفيذي لمركز الحقوق المتساوية في وسائل المعيشة "سوف تؤدي هذه التغييرات إلى إنشاء واحد من أكثر نظم حقوق الإنسان تطوراً وتقدماً في العالم. تعتبر فرصة الوصول المباشر لعقد جلسة استماع إلى شكاوى حقوق الإنسان من المسائل الهامة جداً إذا ما قُدِّر لحقوق الإنسان في أونتاريو أن تتمتع بالحماية والتطوير."

يقول راج أناند، رئيس المفوضين سابقاً "تستحق حكومة أونتاريو الثناء على إصلاحها لإجراءات التقدم بشكاوى حقوق الإنسان. فالآن أصبح بإمكان ضحايا التمييز أن يستفيدوا من إجراء جلسات استماع عادلة وفي وقت مناسب. ومن المرجح أن يصبح هذا التشريع ميراثاً خالداً لهذه الحكومة، بتعزيزه لحماية حقوق المساواة في أونتاريو."

يقول جيمس مورتون، رئيس نقابة محامي أونتاريو "إن التغيير الهادف لنظام حقوق الإنسان لدينا، كما هو منصوص عليه في قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006، سوف يضمن الحفاظ على الريادة الدولية لأونتاريو في مجال حماية حقوق الإنسان. فمن خلال تطبيق مبدأ الوصول المباشر إلى محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو، أنشأت الحكومة نظاماً نموذجياً ستستفيد منه الأجيال القادمة."

يقول براينت "لقد كانت هناك مناقشات هامة بشأن قانون تعديل مدونة حقوق الإنسان، لعام 2006، وأدت هذه المناقشات إلى تحسين وتعزيز التشريع. والآن حان الوقت لكي تتعاون كافة الأطراف لضمان أن يقوم التشريع بما هو منوط به – ضمان الوصول والاستفادة من العدالة للأشخاص الذين يعانون من التمييز."

- 30 -

جهات الاتصال:

بريندان كرولي "Brendan Crawley"  
قسم الاتصالات  
(416) 326-2210

جريج كروني "Greg Crone"  
وزارة العدل  
مكتب الوزير  
(416) 326-1785

[www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca](http://www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca)

الاستعلامات العامة عبر الهاتف: 416-326-2220 أو 1-800-518-7901

يمكن لضعاف البصر الاتصال بأرقام الهواتف المذكورة أعلاه

للاستماع إلى نص هذا المستند.

الهاتف النصي: 416-326-4012

جاري ترجمة هذا المستند إلى 14 لغة

وستنشر هذه الترجمات على الرابط التالي: [www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca](http://www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca) قريباً.